العدد الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

بنمسعود عباس

باحث بسلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية -بالمحمدية-

و اقع البرلمان المغربي في صناعة السياسة الخارجية

La réalité du Parlement marocain dans l'élaboration de la politique étrangère

الملخص:

يتناول المقال دور البرلمان المغربي في صناعة السياسة الخارجية، من خلال تحليل موقعه الدستوري وآليات الدبلوماسية البرلمانية. ويبرز استمرار مركزية المؤسسة الملكية والسلطة التنفيذية بفعل خصوصية القرار الدبلوماسي، مقابل محدودية الدور البرلماني المرتبط بالمصادقة على الاتفاقيات، والرقابة، والترافع عن القضايا الوطنية، والمشاركة الدولية. كما يناقش المقال أبرز معيقات الدبلوماسية البرلمانية، خاصة ضعف الخبرة والتكوين، وغياب استراتيجية واضحة، وضعف التنسيق مع السلطة التنفيذية.

الكلمات المفتاحية :البرلمان المغربي؛ السياسة الخارجية؛ الدبلوماسية البرلمانية؛ القرار الدبلوماسي؛ السلطة التنفيذية.

Résumé :

Cet article analyse le rôle du Parlement marocain dans l'élaboration de la politique étrangère et les mécanismes de la diplomatie parlementaire. Il souligne la centralité de l'institution royale et du pouvoir exécutif en raison de la spécificité de la décision diplomatique, tandis que le rôle parlementaire reste limité à la ratification des accords, au contrôle, au plaidoyer pour les intérêts nationaux et à la participation internationale. Cette situation s'explique notamment par le manque d'expertise, l'absence d'une stratégie claire et la faiblesse de **la coordination avec l'exécutif.**

Mots-clés : Parlement marocain ; politique étrangère ; diplomatie parlementaire ; décision diplomatique ; pouvoir exécutif.

مقدمة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وما أفرزته من تعقد في العلاقات بين الدول وتداخل متزايد بين القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية، أضحت السياسة الخارجية مجالًا استراتيجيًا لتدبير مصالح الدول وتعزيز حضورها داخل محيطها الإقليمي والدولي. وإذا كانت الدبلوماسية التقليدية قد ارتبطت تاريخيًا باختصاص السلطة التنفيذية ومؤسساتها المركزية، وعلى رأسها وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية، فإن تطور العلاقات الدولية أفرز أنماطًا جديدة من الممارسة الدبلوماسية، اتسع من خلالها نطاق الفاعلين المتدخلين في تدبير الشأن الخارجي، لتبرز إلى جانب الدبلوماسية الرسمية أشكال متعددة من الدبلوماسية الموازية، وفي مقدمتها الدبلوماسية البرلمانية.

وتستمد الدبلوماسية البرلمانية أهميتها من المكانة التي تحتلها البرلمانات باعتبارها مؤسسات تمثيلية تعكس، من حيث المبدأ، تعددية المجتمع وتنوع مكوناته السياسية، وهو ما يمنح تحركها الخارجي بعدًا متميزًا يختلف عن الدبلوماسية الحكومية التقليدية. فمن خلال الوفود البرلمانية، ومجموعات الصداقة، والاتحادات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، أصبح البرلمانيون يساهمون في تعزيز الحوار والتعاون بين الشعوب والمؤسسات التشريعية، والدفاع عن القضايا الوطنية، والترافع بشأنها داخل مختلف المنتديات الدولية، فضلاً عن المساهمة في بناء جسور التواصل والتفاهم حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

غير أن تنامي حضور البرلمانات في مجال العلاقات الدولية لا يعني بالضرورة انتقالها إلى مستوى المشاركة الفعلية في صناعة السياسة الخارجية للدولة، إذ تظل حدود هذا الدور مرتبطة بطبيعة

النظام السياسي، وبالتوزيع الدستوري والمؤسساتي للاختصاصات بين مختلف السلطات، وبمدى توفر المؤسسة التشريعية على الآليات القانونية والسياسية التي تمكنها من التأثير في القرارات المرتبطة بالشأن الخارجي. كما أن خصوصية العمل الدبلوماسي، الذي يتطلب في كثير من الأحيان السرعة والمرونة والقدرة على التفاوض والتعامل مع المعطيات المتغيرة، تجعل السلطة التنفيذية تحتفظ بدور مركزي في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، الأمر الذي قد يحصر تدخل البرلمان في وظائف المراقبة أو المصادقة أو الترافع، دون أن يرتقي بالضرورة إلى مستوى المشاركة المباشرة في تحديد اختياراتها الاستراتيجية.

وفي الحالة المغربية، تكتسي دراسة موقع البرلمان في صناعة السياسة الخارجية أهمية خاصة، بالنظر إلى خصوصية البناء الدستوري والمؤسساتي للمملكة، حيث تضطلع المؤسسة الملكية بمكانة محورية في توجيه السياسة الخارجية وحماية المصالح العليا للدولة، إلى جانب الأدوار التي تضطلع بها الحكومة في تنفيذ التوجهات الخارجية للمملكة. وفي المقابل، يساهم البرلمان المغربي، بغرفتيه، في عدد من المجالات المرتبطة بالشأن الخارجي، سواء من خلال المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية وفق الشروط الدستورية المحددة، أو عبر آليات الرقابة البرلمانية، أو من خلال ممارسة الدبلوماسية البرلمانية والمشاركة في مختلف الاتحادات والمحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، فضلًا عن دوره في الترافع عن القضايا الوطنية وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يتيح الوقوف عند طبيعة العلاقة بين التمثيل البرلماني وصناعة القرار الخارجي، والكشف عن الحدود الفاصلة بين الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها آلية للتواصل والترافع والتأثير، وبين المشاركة الفعلية للمؤسسة البرلمانية في صياغة التوجهات الكبرى

للسياسة الخارجية. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ارتباطها بالنقاش المتواصل حول تطوير الأدوار الدستورية والسياسية للبرلمان وتعزيز مكانته داخل منظومة الحكامة، بما يسمح بتجاوز التصور الذي يحصر وظيفته في المجال التشريعي والرقابي الداخلي، نحو توسيع مساهمته في القضايا الاستراتيجية التي تهم موقع المغرب وعلاقاته الدولية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع حضور البرلمان المغربي في مجال السياسة الخارجية، من خلال الوقوف على الأسس الدستورية والمؤسساتية التي تؤطر تدخله، ورصد مختلف الآليات التي يعتمدها في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية والتفاعل مع القضايا الدولية. كما تروم تقييم مدى قدرة هذه الآليات على تمكين المؤسسة التشريعية من الانتقال من مجرد فاعل مرافق أو مساند للدبلوماسية الرسمية إلى مؤسسة قادرة على الإسهام، بدرجات متفاوتة، في التأثير في توجهات السياسة الخارجية والدفاع عن المصالح الاستراتيجية للمملكة.

وعلى هذا الأساس، تطرح دراسة واقع البرلمان المغربي في صناعة السياسة الخارجية إشكالية مركزية تتمثل في السؤال التالي :إلى أي حد يساهم البرلمان المغربي، من خلال اختصاصاته الدستورية وآليات الدبلوماسية البرلمانية، في صناعة السياسة الخارجية للمملكة والتأثير في توجهاتها، وما حدود هذا الدور في ظل مركزية المؤسسة الملكية والسلطة التنفيذية في تدبير العلاقات الخارجية؟

المحور الأول:

خصوصية القرار الديبلوماسي ومركزيته

تتسم عملية صناعة القرار الدبلوماسي بخصوصية تميزها عن غيرها من مجالات القرار العمومي، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بالمصالح الاستراتيجية للدولة وبأمنها ومكانتها داخل النظام الدولي. ولذلك، تظل ممارسة الاختصاصات المرتبطة بالسياسة الخارجية محكومة بدرجة عالية من المركزية، تفرضها متطلبات السرعة والمرونة والانسجام في اتخاذ المواقف والتعامل مع التحولات الدولية. وفي هذا السياق، يبرز الدور المحوري للسلطة التنفيذية والمؤسسات المكلفة بتدبير العلاقات الخارجية، بما يحد، في المقابل، من هامش تدخل باقي الفاعلين، ومن ضمنهم المؤسسة البرلمانية، رغم تنامي حضورها في مجال الدبلوماسية البرلمانية.

الفرع الأول: تفاعل البرلمان مع الخصوصية الديبلوماسية

تواجه الدبلوماسية البرلمانية العديد من التحديات التي تحد من فعاليتها في التأثير على السياسة الخارجية للدول، حيث تعود هذه الإشكالية إلى عدة عوامل مرتبطة بطبيعة المؤسسة البرلمانية نفسها، وإلى الخصوصية التي تميز العمل الدبلوماسي، فضلًا عن قضايا أخرى تتعلق بمدى استعداد البرلمانات للانخراط الفاعل في العلاقات الدولية. يعد ضعف الكفاءة والخبرة لدى البرلمانيين في الشؤون الدولية من بين الأسباب الرئيسية التي تؤثر على أدائهم في المجال الدبلوماسي، حيث إن معظم البرلمانيين يصلون إلى مناصبهم بناءً على اعتبارات سياسية وانتخابية، وليس بناءً على خبراتهم في العلاقات الدولية. يؤدي هذا الأمر إلى غياب الفهم العميق لمتطلبات العمل الدبلوماسي، مما يجعل مساهماتهم في المحافل الدولية سطحية وغير مؤثرة. كما أن الدبلوماسية تتطلب معرفة دقيقة بموازين القوى العالمية، وفهمًا للمصالح الجيوسياسية، وهي أمور لا تتوفر لدى العديد من البرلمانيين،

مما يحد من قدرتهم على لعب دور نشط في رسم السياسات الخارجية. هذا النقص في الخبرة يجعل العمل الدبلوماسي البرلماني يعتمد في كثير من الأحيان على إجراءات بروتوكولية شكلية، مثل حضور المؤتمرات واللقاءات الدولية دون تقديم مساهمات حقيقية، وهو ما يرسخ صورة نمطية للدبلوماسية البرلمانية كأداة تكمل الدبلوماسية الحكومية دون أن تكون مؤثرة بحد ذاتها[1] .

علاوة على ذلك، فإن غياب استراتيجية واضحة ومحددة للدبلوماسية البرلمانية يجعل جهودها غير منظمة وغير فعالة. فمعظم البرلمانات لا تمتلك خططًا متماسكة تحدد أولوياتها في مجال العلاقات الخارجية، مما يجعل أنشطتها الدبلوماسية عشوائية وتفتقر إلى التنسيق. هذا الأمر يؤدي إلى ضعف التأثير في القضايا الدولية، حيث تظل مواقف البرلمانات غير مؤثرة بسبب غياب رؤية موحدة تعكس مصالح الدولة في الخارج. كما أن ضعف التنسيق بين المؤسسة البرلمانية والجهات التنفيذية، لا سيما وزارة الخارجية، يعمق هذا المشكل، حيث يؤدي إلى تضارب في الجهود، أو في بعض الأحيان إلى تجاهل تام للدور البرلماني في الشؤون الدولية. ففي العديد من الدول، تُعتبر السياسة الخارجية اختصاصًا حصريًا للسلطة التنفيذية، بينما يقتصر دور البرلمان على المصادقة على الاتفاقيات الدولية أو مراقبة التوجهات العامة للسياسة الخارجية، مما يجعل تأثيره الفعلي على القرارات الدبلوماسية ضئيلًا [2].

بالإضافة إلى ذلك، فإن انشغال البرلمانيين بالقضايا الداخلية يحد من اهتمامهم بالشؤون الدولية، حيث يركز البرلمانيون غالبًا على الملفات التي تهم ناخبيهم بشكل مباشر، مثل القضايا

[1] علي الصاوي، الديبلوماسية البرلمانية بحاجة الى وقفة، شوهد على https://shorturl.at/DCPiO، في 2024/17/12

[2] هشام الفقيه، الديبلوماسية البرلمانية بالمغرب: مكامن الخلل ومداخل الإصلاح، شوهد على https://shorturl.at/eA3oA، في 2024/17/12

الاقتصادية والاجتماعية، متجاهلين إلى حد كبير القضايا الخارجية التي لا تحظى بأولوية في أجندتهم السياسية. هذا الواقع يجعل العمل البرلماني في المجال الدبلوماسي ذا طابع ثانوي، حيث لا يتم تخصيص الوقت والجهود الكافية لبناء علاقات دولية متينة. كما أن وجود انقسامات سياسية داخل البرلمان حول القضايا الخارجية يؤدي إلى تباين في المواقف، مما يضعف من قدرة البرلمانات على التأثير في السياسة الخارجية بشكل موحد ومنسجم. إضافة إلى ذلك، فإن الدبلوماسية البرلمانية تفتقر إلى آليات مؤسسية تجعل من عملها أكثر استدامة وفعالية، حيث تبقى تحركات البرلمانيين في الشأن الدولي فردية وغير مرتبطة برؤية استراتيجية شاملة[3].

من جهة أخرى، فإن طبيعة العمل الدبلوماسي نفسها تفرض قيودًا على الدور البرلماني، حيث تعتمد الدبلوماسية على السرية والقدرة على اتخاذ قرارات سريعة، وهو ما يتناقض مع طبيعة العمل البرلماني الذي يقوم على النقاش والتداول والتوافق بين الأعضاء. هذا الاختلاف يجعل تدخل البرلمانات في القضايا الدبلوماسية غير عملي في العديد من الحالات، حيث تتطلب السياسة الخارجية في كثير من الأحيان قرارات آنية تُتخذ في دوائر ضيقة داخل السلطة التنفيذية. كما أن ضعف الموارد والإمكانات المتاحة للدبلوماسية البرلمانية يزيد من تفاقم هذا التحدي، حيث إن العديد من البرلمانات لا تمتلك الهياكل الكافية لدعم عملها في المجال الدولي، مما يجعل تحركاتها مقيدة بإمكانيات محدودة لا تسمح لها بالقيام بدور أكثر تأثيرًا [4].

تعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية يتطلب مواجهة هذه التحديات عبر تطوير استراتيجيات واضحة، وتقديم التكوين اللازم للبرلمانيين في مجال العلاقات الدولية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات

[3] عثمان الزيان، خريف الديبلوماسية البرلمانية، https://shorturl.at/4t5V7، في 2024/17/12
[4] الديبلوماسية البرلمانية.. ممكنة أم مهمة مستحيلة، شوهد في: https://shorturl.at/qpYEe، في 2024/17/12

البرلمانية والتنفيذية، فضلًا عن تخصيص الموارد الكافية لدعم الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية. كما أن العمل على إشراك البرلمانيين بفاعلية في القضايا الدولية، من خلال بناء آليات مؤسسية متينة، يمكن أن يسهم في جعل الدبلوماسية البرلمانية أكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية للدول.

الفرع الثاني: الأسباب المرتبطة بخصوصية السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية للدول بسمتين أساسيتين تفرضان قيودًا جوهرية على العمل الدبلوماسي البرلماني، وهما السرية والسرعة .فمن ناحية، تعتمد الدبلوماسية على مستوى عالٍ من السرية في اتخاذ القرارات وتنفيذ الاستراتيجيات، نظرًا لحساسية العلاقات الدولية، وما قد يترتب عن الكشف المبكر عن بعض التحركات الدبلوماسية من تداعيات سلبية على المصالح الوطنية. فالمفاوضات الثنائية، وإبرام الاتفاقيات، والتعامل مع الأزمات الدولية، تتطلب غالبًا بيئة مغلقة تعمل فيها الحكومات بعيدًا عن الضغوط البرلمانية والإعلامية، مما يقلل من فرص انخراط البرلمانيين في صياغة أو توجيه القرارات الدبلوماسية بشكل مباشر.

أما من ناحية السرعة، فإن العمل الدبلوماسي يتطلب استجابات فورية للأحداث الدولية، سواء فيما يتعلق بإدارة الأزمات، أو التفاعل مع التحولات السياسية، أو بناء التحالفات في لحظات مفصلية. وفي المقابل، يقوم العمل البرلماني على آليات تشاورية تستلزم وقتًا طويلًا من المناقشات، وجلسات الاستماع، والتوافقات السياسية، مما يجعله غير متناسب مع الإيقاع السريع الذي تتطلبه السياسة الخارجية. وبسبب هذا التعارض البنيوي، تجد البرلمانات نفسها في موقع ثانوي عند التعامل مع القضايا الدبلوماسية، حيث تبقى القرارات الكبرى حكرًا على السلطة التنفيذية التي تمتلك الأدوات والمرونة اللازمة لإدارتها وفق مقتضيات المصلحة الوطنية في الزمن المناسب.

الفرع الثالث: سرية العمل الدبلوماسي: الأهمية والتحديات

تُعَدُّ السرية عنصرًا جوهريًا في العمل الدبلوماسي، حيث تعتمد الدول على قنوات تواصل غير معلنة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. تُعرَّف الدبلوماسية السرية بأنها "الأفعال والأنشطة الدبلوماسية التي تقوم بها الحكومة بشكل سري لتحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال الوسائل الفعالة للتسوية والإقناع أو التهديد بالحرب أو العمليات العسكرية[5].

تاريخيًا، كانت الدبلوماسية السرية هي النمط الأساسي السائد في العلاقات الدولية، خاصة بين القوى الأوروبية الكبرى، من القرن الخامس عشر حتى الحرب العالمية الثانية. ورغم الانتقادات الموجهة لهذا النمط، إلا أنه لا يزال حاضرًا في ممارسات الدول الحديثة. فعلى سبيل المثال، اعتمدت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما على الدبلوماسية السرية في التوصل إلى اتفاق البرنامج النووي مع إيران عام 2015[6].

تُسهِم السرية في بناء الثقة بين الدول، حيث تتيح للقادة تبادل الآراء والمعلومات الحساسة دون ضغوط الرأي العام أو الإعلام. كما أنها تُعزِّز من قدرة الدول على حماية أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، ساهمت زيارة هنري كيسنجر السرية إلى الصين عام 1971 في إنهاء العداء الطويل بين الولايات المتحدة والصين[7].

---

[5] سفيان الدين زمان الدراجي، الديبلوماسية السرية وأمن الدولة القومي، شوهد على https://shorturl.at/zZ2W6، في 2024/17/12

[6] الدبلوماسية السرية: قنوات خلفية للتواصل "غير المعلن" وإبرام صفقات دولية، شوهد على https://bit.ly/4aVtokg، في 2024/22/12

[7] سفيان الجين، مرجع سابق.

في السياق المغربي، تُولي الدبلوماسية أهمية كبيرة للسرية في إدارة علاقاتها الخارجية. يُلاحظ أن القرار الدبلوماسي المغربي غالبًا ما يُتخذ في دوائر ضيقة، مع مراعاة واجب التحفظ، قبل أن يُعلن عنه بشكل رسمي[8].

مع ذلك، تواجه الدبلوماسية السرية تحديات في العصر الرقمي، حيث أصبحت المعلومات أكثر عرضة للتسريب والانتشار السريع. ففي عام 2010، نشر موقع ويكيليكس أكثر من ربع مليون وثيقة سرية أمريكية، مما شكَّل زلزالًا للدبلوماسية الدولية، وأثار تساؤلات حول مستقبل السرية في العمل الدبلوماسي.

بالإضافة إلى ذلك، تُثار تساؤلات حول التوازن بين الحاجة إلى السرية ومتطلبات الشفافية والمساءلة الديمقراطية. ففي حين أن السرية قد تكون ضرورية لتحقيق بعض الأهداف الدبلوماسية، إلا أن الإفراط فيها قد يؤدي إلى انعدام الثقة بين الحكومات وشعوبها، ويُعزِّز من الشكوك حول نوايا الدول.

في الختام، تظل السرية عنصرًا حيويًا في العمل الدبلوماسي، لكنها تتطلب توازنًا دقيقًا بين حماية المصالح الوطنية وضمان الشفافية والمساءلة. ومع تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال، يصبح من الضروري إعادة النظر في كيفية إدارة السرية في الدبلوماسية الحديثة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة دون المساس بالقيم الديمقراطية.

[8] عبد السلام الشامخ، هسبريس سياسة هذه مفاتيح صناعة القرار الدبلوماسي للمملكة.. كفاءة وخبرة ومهارة، شوهد على: https://bit.ly/3CGkD0E، في 2024/22/12

المحور الثاني:

محدودية تأثير البرلمان على التوجهات الاستراتيجية الخارجية للدولة

تُعد السياسة الخارجية من المجالات الحيوية التي تحدد مكانة الدول على الساحة الدولية، إذ تقتضي قراراتها توازناً دقيقاً بين المصالح الوطنية والتطورات العالمية. ورغم أن البرلمانات تمثل مؤسسات منتخبة تعكس إرادة الشعوب، إلا أن دورها في رسم وتوجيه السياسة الخارجية يظل محدودًا في العديد من الدول. يعود هذا الضعف إلى عوامل بنيوية ووظيفية، تجعل من الدبلوماسية البرلمانية أداة ذات تأثير شكلي أكثر من كونها فاعلًا جوهريًا في صنع القرار الخارجي.

ويظهر هذا الضعف من خلال الحضور الشكلي للبرلمانات في السياسة الخارجية، حيث تقتصر مشاركتها غالبًا على المصادقة على الاتفاقيات الدولية، أو حضور اللقاءات والمؤتمرات ذات الطابع الدبلوماسي دون أن يكون لها تأثير فعلي في بلورة التوجهات الاستراتيجية للدولة. هذا الدور المحدود يجعل العمل البرلماني في السياسة الخارجية أقرب إلى وظيفة رمزية، تخضع لمحددات السلطة التنفيذية، التي تحتكر عمومًا رسم السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية.

إضافة إلى ذلك، فإن انشغال البرلمانيين بالقضايا الداخلية على حساب الشؤون الخارجية يشكل أحد العوامل الرئيسية في ضعف تأثير البرلمان في هذا المجال. فباعتبارهم ممثلين للناخبين، ينصب اهتمام البرلمانيين على القضايا التي تمسّ الحياة اليومية للمواطنين، مثل الاقتصاد، الصحة، والتعليم، مما يحدّ من انخراطهم الفعلي في الملفات الدبلوماسية الكبرى. كما أن غياب رؤية واضحة لدى بعض البرلمانيين حول القضايا الدولية، وعدم توفرهم على التكوين والخبرة اللازمين في هذا المجال، يعزز من تراجع دورهم في السياسة الخارجية.

وعليه، سنحاول تحليل مظاهر هذا الضعف من خلال التطرق إلى البعدين الأساسيين :الحضور الشكلي للبرلمانات في السياسة الخارجية، وانشغال البرلمانيين بالقضايا الداخلية على حساب الملفات الدولية، وذلك من خلال مقاربة تستند إلى العمل البرلماني التقليدي المرتبط بالرقابة والتقييم.

الفرع الأول: الحضور الشكلي للبرلمان في السياسة الخارجية

تُعتبر السياسة الخارجية مجالًا حيويًا يتطلب تنسيقًا دقيقًا بين مختلف مؤسسات الدولة. ورغم أن البرلمانات تُعدّ من أهم هذه المؤسسات، إلا أن دورها في هذا المجال غالبًا ما يكون محدودًا وشكليًا. ففي العديد من الدول، يقتصر دور البرلمان على المصادقة على الاتفاقيات الدولية دون المشاركة الفعلية في صياغة السياسات الخارجية. هذا الحضور الشكلي يُعزى إلى عدة عوامل، منها تركيز البرلمانات على القضايا الداخلية، واعتبار السياسة الخارجية من اختصاص السلطة التنفيذية. وفقًا لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، فإن البرلمانات تتولى مسؤولية وضع السياسات العامة وتشريع القوانين، إلا أن دورها في السياسة الخارجية يظل محدودًا في العديد من الأنظمة الديمقراطية[9] ، حيث يُلاحظ أن البرلمانات تركز بشكل أساسي على الشؤون الداخلية، مثل التشريع والرقابة على الحكومة، بينما يكون انخراطها في السياسة الخارجية محدودًا. هذا التوجه يعزى إلى تقليد تاريخي حيث كانت الشؤون الخارجية تُعتبر من اختصاص السلطة التنفيذية، نظرًا لتعقيدها وحاجتها إلى استجابات سريعة ومرنة. على سبيل المثال، في العديد من الدول الأوروبية، يقتصر دور البرلمانات في السياسة الخارجية على التصديق على المعاهدات الدولية أو مناقشة بعض القضايا دون أن يكون لها تأثير مباشر على صياغة السياسات الخارجية.

[9] البرلمانات: الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن، شوهد على https://bit.ly/40UqAPs، في 2024/12/22

وفي السياق المغربي، يُلاحظ أن البرلمان يلعب دورًا محدودًا في السياسة الخارجية. فرغم أن الدستور المغربي يمنح البرلمان صلاحيات في هذا المجال، إلا أن هذه الصلاحيات غالبًا ما تُمارس بشكل شكلي. يقتصر دور البرلمان المغربي على المصادقة على الاتفاقيات الدولية دون المشاركة الفعلية في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية. هذا الوضع يعكس تقليدًا تاريخيًا في المغرب، حيث تُعتبر السياسة الخارجية من اختصاصات الملك والحكومة، بينما يظل دور البرلمان ثانويًا. وفقًا لمقال نُشر في موقع "لكم"، فإن اختصاص السياسة الخارجية يُعتبر من صلاحيات الملك والحكومة، مع دور محدود للبرلمان في هذا المجال[10].

تتعدد العوامل التي تساهم في هذا الحضور الشكلي للبرلمان المغربي في السياسة الخارجية. من أبرز هذه العوامل، انشغال البرلمانيين بالقضايا الداخلية التي تهم الناخبين، مثل التعليم والصحة والتشغيل، مما يؤدي إلى إهمال القضايا الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر العديد من البرلمانيين إلى الخبرة والتكوين في مجال العلاقات الدولية، مما يحد من قدرتهم على المساهمة الفعالة في هذا المجال. كما أن هيمنة السلطة التنفيذية على صنع القرار في السياسة الخارجية تُقلل من مساحة تأثير البرلمان. وفقًا لمقال نُشر في موقع "بيان اليوم"، فإن دور البرلمان في السياسة الخارجية يظل محدودًا، حيث يقتصر على المصادقة على الاتفاقيات الدولية دون المشاركة الفعلية في صياغة السياسات[11].

مع ذلك، هناك محاولات لتعزيز دور البرلمان المغربي في السياسة الخارجية من خلال ما يُعرف بـ «الدبلوماسية البرلمانية". هذا المفهوم يشير إلى مشاركة البرلمانيين في الشؤون الدولية عبر قنوات

[10] عبد المولى المروري اختصاص السياسة الخارجية من خلال الدستور، شوهد على: https://bit.ly/3Ewsizf، في 2024/12/27
[11] السياسة الخارجية للبرلمان المغربي.. أية فعالية، شوهد على: https://bit.ly/417Mmkh، في 2024/12/27

متعددة، مثل مجموعات الصداقة البرلمانية، والزيارات الرسمية، والمشاركة في المنظمات البرلمانية الدولية[12].

يُلاحظ أن دور البرلمان في السياسة الخارجية، سواء في المغرب أو في دول أخرى، يظل محدودًا ويأخذ طابعًا شكليًا في العديد من الأحيان. هذا الحضور الشكلي يُعزى إلى عدة عوامل، منها تركيز البرلمانات على القضايا الداخلية، واعتبار السياسة الخارجية من اختصاص السلطة التنفيذية. لتعزيز دور البرلمان في هذا المجال، يُقترح توفير تكوين متخصص للبرلمانيين في مجال العلاقات الدولية، وإنشاء لجان برلمانية متخصصة في الشؤون الخارجية، وتعزيز التعاون بين البرلمان والحكومة في مجال السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: انشغال البرلمانيين المغاربة بالقضايا الداخلية على حساب القضايا الخارجية

أولًا: البعد النظري للعلاقة بين البرلمان والسياسة الخارجية

يُعد البرلمان في أي نظام ديمقراطي مؤسسة مركزية تمثل إرادة الأمة وتعكس اهتمامات المواطنين عبر التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية. لكن دوره في السياسة الخارجية غالبًا ما يكون أقل تأثيرًا مقارنة بدوره في القضايا الداخلية. هذا الأمر يُفسَّر بالأساس من خلال طبيعة العمل الدبلوماسي، الذي يتطلب سرعة ومرونة في اتخاذ القرارات، إضافة إلى حساسيته البالغة التي تفرض درجة عالية من السرية، ما يجعل السلطة التنفيذية -وخاصة وزارة الخارجية- الطرف الأكثر تحكمًا في هذا المجال. وفي العديد من النظم السياسية، تبقى مشاركة البرلمان في الشؤون الخارجية شكلية أو محدودة،

[12] توفيق بوفتيح، "اليوم العالمي" يبرز أدوار الدبلوماسية البرلمانية في الدفاع عن مصالح المغرب، شوهد على: https://bit.ly/40PBkyz، في 2024/12/27

حيث تقتصر على المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، أو مناقشة قضايا كبرى دون أن يكون لها تأثير مباشر على رسم التوجهات الاستراتيجية للدولة.

هذه المحدودية ليست مرتبطة فقط بالإطار القانوني والدستوري الذي يحدد صلاحيات البرلمان، بل تعود أيضًا إلى طبيعة الأولويات السياسية للنواب أنفسهم. إذ يميل البرلمانيون في معظم الدول إلى التركيز على القضايا التي لها تأثير مباشر على دوائرهم الانتخابية، مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والتشغيل، وذلك نظرًا لأن هذه القضايا تؤثر مباشرة على الناخبين وتحدد فرص إعادة انتخابهم. ومن ثم، تظل السياسة الخارجية موضوعًا ثانويًا في الأجندة البرلمانية، إلا في الحالات التي ترتبط فيها قضايا العلاقات الدولية بمصالح وطنية حساسة، مثل النزاعات الحدودية أو الاتفاقيات الاقتصادية الكبرى.

ثانيًا: أثر الأولويات الداخلية على انخراط البرلمان في الشؤون الخارجية

يُعتبر تفضيل البرلمانيين للقضايا الداخلية على حساب السياسة الخارجية ظاهرة شائعة في العديد من الديمقراطيات، لكنها تصبح أكثر وضوحًا في الأنظمة التي يكون فيها دور البرلمان في العلاقات الدولية ضعيفًا أو غير محوري. ففي البلدان التي تُركز سلطاتها التشريعية على الوظائف الرقابية الداخلية، يكون انخراط النواب في الشأن الخارجي ثانويًا، وغالبًا ما يتم من خلال آليات شكلية، مثل اجتماعات اللجان البرلمانية المكلفة بالشؤون الخارجية أو المشاركة في المنتديات الدولية دون تأثير فعلي في صياغة القرارات.

وعلى الرغم من وجود قضايا دولية حاسمة تؤثر بشكل مباشر على الوضع الداخلي للدولة، إلا أن هذا التأثير لا يترجم بالضرورة إلى اهتمام برلماني مستدام بالسياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال،

يُمكن أن تؤثر العلاقات الاقتصادية الدولية على معدلات النمو الوطني وفرص التشغيل، لكن هذا لا يؤدي دائمًا إلى نقاشات معمقة في البرلمان حول السياسة التجارية أو الدبلوماسية الاقتصادية للدولة. كما أن قضايا النزاعات الإقليمية أو التحالفات الدولية قد تكون ذات أهمية استراتيجية، إلا أن معالجتها غالبًا ما تظل ضمن صلاحيات السلطة التنفيذية دون مشاركة برلمانية فعالة.

ثالثًا: السياق المغربي و انعكاساته على عمل البرلمان في السياسة الخارجية

في المغرب، يتكرر هذا النمط من التركيز البرلماني على الشؤون الداخلية على حساب السياسة الخارجية، وهو ما يتجلى بوضوح في طبيعة المواضيع المطروحة داخل قبة البرلمان. فرغم أن الدستور المغربي يمنح البرلمان بعض الصلاحيات في هذا المجال، إلا أن الواقع العملي يُظهر أن أغلب المداولات البرلمانية تنصب على القضايا ذات البعد المحلي، مثل التعليم، الصحة، الشغل، والتنمية الاجتماعية، في حين أن السياسة الخارجية تحضر بشكل محدود، وغالبًا ما تكون من زاوية دعم القرارات الحكومية أكثر من تقديم بدائل أو توجيهات استراتيجية.

هذه الديناميكية لها مبرراتها الموضوعية، إذ أن البرلمان المغربي، مثل العديد من البرلمانات في الأنظمة التي تميل إلى تركيز السلطة التنفيذية، يُنظر إليه على أنه مؤسسة تهتم بشكل رئيسي بالشأن المحلي، بينما تظل السياسة الخارجية مجالًا تتحكم فيه السلطة العليا للدولة. إضافة إلى ذلك، فإن النواب المنتخبين يُفضلون التركيز على الملفات التي تهم ناخبيهم بشكل مباشر، وهو ما يعزز غلبة القضايا الداخلية على الأجندة البرلمانية.

رابعًا: الأثر المؤسساتي والهيكلي على انشغال البرلمان المغربي بالقضايا الداخلية

لا يمكن فهم هذا الانشغال البرلماني بالشأن الداخلي بعيدًا عن البنية المؤسساتية للنظام السياسي المغربي. فوفقًا للدستور المغربي، يتولى الملك توجيه السياسة الخارجية، ويقوم بالتوقيع والمصادقة على المعاهدات الدولية، وهو ما يعزز الطابع التنفيذي لهذا المجال. وعلى الرغم من وجود لجنة برلمانية دائمة مكلفة بالشؤون الخارجية، إلا أن أدوارها تظل محدودة مقارنة باللجان الأخرى، مثل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، التي تحظى بمكانة مركزية داخل البرلمان.

علاوة على ذلك، فإن طبيعة الحياة الحزبية في المغرب تساهم في تعزيز هذا التوجه، حيث تركز الأحزاب السياسية خلال حملاتها الانتخابية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بينما لا تشكل السياسة الخارجية محورًا أساسيًا في خطاباتها أو برامجها الانتخابية. وهذا بدوره يؤثر على أداء النواب داخل البرلمان، حيث يجدون أنفسهم مضطرين لإعطاء الأولوية للملفات التي تُعتبر أكثر أهمية من الناحية السياسية والانتخابية، مما يُفضي إلى تراجع الاهتمام بالقضايا الدولية.

خاتمة:

أفضت دراسة واقع البرلمان المغربي في صناعة السياسة الخارجية إلى أن حضوره في المجال الخارجي أصبح أكثر وضوحًا وتنوعًا، خاصة مع تطور الدبلوماسية البرلمانية واتساع مجالات التفاعل الدولي للمؤسسة التشريعية. فقد مكنت الآليات الدستورية والمؤسساتية المتاحة للبرلمان من الإسهام في مناقشة القضايا الخارجية، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية، وممارسة الرقابة، إلى جانب الترافع عن المصالح والقضايا الوطنية داخل المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

غير أن هذا الحضور، رغم أهميته، لم يرتق بعد إلى مستوى المشاركة المباشرة والمؤثرة في صناعة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية، إذ تظل المؤسسة الملكية والسلطة التنفيذية صاحبتَي الدور المركزي في رسم وتنفيذ الاختيارات الدبلوماسية للمملكة، بالنظر إلى طبيعة القرار الخارجي ومتطلباته المرتبطة بالسرعة والمرونة والسرية. ومن ثم، فإن الدبلوماسية البرلمانية تظل في الحالة المغربية ذات طبيعة تكاملية ومساندة للدبلوماسية الرسمية، أكثر منها بديلًا عنها أو منافسًا لها.

كما أظهرت الدراسة أن محدودية التأثير البرلماني لا ترتبط فقط بالإطار الدستوري، وإنما تتصل أيضًا بعوامل عملية، من بينها محدودية التخصص والخبرة في القضايا الدولية، وغياب رؤية استراتيجية واضحة للدبلوماسية البرلمانية، وضعف التنسيق مع السلطة التنفيذية، فضلًا عن هيمنة القضايا الداخلية على جزء كبير من العمل البرلماني.

وبناءً عليه، فإن تعزيز فعالية البرلمان المغربي في المجال الخارجي يظل رهينًا بتطوير دبلوماسية برلمانية أكثر تنظيمًا وتخصصًا ونجاعة، تقوم على تعزيز التكوين والخبرة، وتطوير آليات التنسيق المؤسساتي، وتوسيع الحضور داخل المحافل الدولية، بما يسمح للبرلمان بالاضطلاع بدور أكثر تأثيرًا في الدفاع عن المصالح الوطنية والتعريف بالقضايا الاستراتيجية للمملكة.

المراجع:

1. بوفتيح، ت. (د.ت.)» . *اليوم العالمي» يبرز أدوار الدبلوماسية البرلمانية في الدفاع عن مصالح المغرب*.
2. الدراجي، س. د. ز. (2022، 1 مايو) .*الدبلوماسية السرية وأمن الدولة القومي* .براثا نيوز.
3. الصاوي، ع .(2018) .*الدبلوماسية البرلمانية بحاجة إلى وقفة* .المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.
4. الشامخ، ع. (2021، 28 مايو) .*هذه مفاتيح صناعة القرار الدبلوماسي للمملكة: كفاءة وخبرة ومهارة* .
5. الزياني، ع. (2013، 3 أكتوبر) .*خريف الدبلوماسية البرلمانية* .هسبريس.
6. لفقيه، هـ. (2019، 15 أكتوبر) .*الدبلوماسية البرلمانية بالمغرب: مكامن الخلل ومداخل الإصلاح* .بلبريس.
7. المروري، ع. (2023، 16 مارس) .*اختصاص السياسة الخارجية من خلال الدستور* .لكم.
8. *البرلمانات: الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن)* .
9. *الدبلوماسية البرلمانية.. ممكنة أم مهمة مستحيلة؟*)
10. *الدبلوماسية السرية: قنوات خلفية للتواصل «غير المعلن» وإبرام صفقات دولية*
11. *السياسة الخارجية للبرلمان المغربي.. أية فعالية؟* (2014، 7 يوليو). بيان اليوم.